الفعلِ على إفادةِ التجدد، وتحقيقُهُ: أنَّ استمرار العدم لا يفتقــرُ إلى ســببٍ، بخــلاف استمرارِ الوجود.

وأما الثاني[1]: فلكونه منفيًّا.

وإن كانت اسميةً: فالمشهور جوازُ تركها؛ لعكسِ ما مَرَّ فى الماضى المثبت؛ نحوُ: كلَّمْتُــهُ فُوهُ إلى فِيَّ. وأنَّ دخولها أَوْلَى لعدمِ دلالتها على عدم الثبوت، مع ظهور الاستئنافِ فيهــا، فحَسُنَ زيادةُ رابط؛ نحوُ: ﴿فَلاَ تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[2].

وقال عبدالقاهر: إن كان المبتدأ ضمير ذى الحال، وجَبَتْ، نحو: "جاءنى زيدٌ، وهو يُسْرِعُ" أو "وهو مُسْرِعٌ"، وإنْ جُعِلَ نحوُ: "على كتفه سيفٌ" حالاً كثُرَ فيها تركها؛ نحو [من الطويل]:

خَرَجْتُ مَعَ الْبَازِى عَلَىَّ سَوَادُ[3]

ويحسُنُ التركُ: تارَةً لدخول حرف على المبتدأ؛ كقوله [من الطويل]:

فَقُلْتُ: عَسَى أَنْ تُبْصِــرِينِى كَأَنَّمَــا بَنِىَّ حَوَالَىَّ الأُسُــودُ الْحَــوَارِدُ[4]

وأخرَى[5] لوقوع الجملة الاسمية بعقب مفرد؛ كقوله[6] [من السريع]:

وَاللهُ يُبْقِيــكَ لَنَــا سَــالِمًا بُــرْدَاكَ تَبْجِيــلٌ وَتَعْظِــيمُ

## الإيجاز والإطناب والمساواة

السكاكى: "أما الإيجاز والإطناب فلكونهما نسبيين[7] لا يتيسَّر الكلام فيهما

---

(١) أى: عدم دلالته على الحصول.

(٢) البقرة: ٢٢.

(٣) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص١٣٦ وعزاه لبشار. وصدر البيت: إذا أنكرتنى بلدة أو نكرتها.

(٤) البيت للفرزدق. الحوارد: من حرد إذا غضب.

(٥) أى ويحسن الترك تارة أخرى.

(٦) البيت لابن الرومى.

(٧) أى من الأمور النسبية التى يتوقف تعقلها فى القياس على تعقل شيء آخر.

إلا بترك التحقيق والتعيين، وبالبناء على أمرٍ عرفيٍّ، وهو متعارفُ الأوساط، أى كلامهم فى مجرى عرفهم فى تأدية المعنى، وهو لا يحمد فى باب البلاغة ولا يذم فالإيجاز: أداءُ المقصود بأقلَّ من عبارة المتعارَف، والإطنابُ: أداؤه بأكثرَ منها".

ثم قال: "الاختصار - لكونه نسبيًّا: يرجع فيه تارة إلى ما سبق، وأخرى إلى كون المقام خليقًا بأبسط مما ذكر"؛ وفيه نظر؛ لأن كون الشيء نسبيًّا لا يقتضى تعسُّرَ تحقيق معناه. ثم البناءُ على المتعارَف والبسطِ الموصوف: رَدٌّ إلى الجهالة.

والأقربُ أن يقال: المقبولُ من طرق التعبير عن المراد تأديةُ أصلِه بلفظٍ مساوٍ له أو ناقصٍ عنه، وافٍ أو زائد عليه، لفائدة:

واحترز بـ "وافٍ" عن الإخلال؛ كقوله [من مجزوء الكامل]:

وَالْعَيْشُ خَيْرٌ فِى ظِلاَل ... النَّوْكِ مِمَّنْ عَاشَ كَدَّا[1]

أى: الناعم، وفى ظلال العقل.

وبـ "فائدة" عن التطويل؛ نحوُ [من الوافر]:

وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَيْنَا[2]

وعن الحشو المفسد كـ "الندى" فى قوله [من الطويل]:

وَلاَ فَضْلَ فِيهَا لِلشَّجَاعَةِ وَالنَّدَى ... وَصَبْرُ الْفَتَى لَوْلاَ لِقَاءُ شَعُوبِ[3]

وغيرِ المفسد؛ كقوله [من الطويل]:

وَأَعْلَمُ عِلْمَ الْيَوْمِ وَالأَمْسِ قَبْلَهُ[4]

---

(١) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص١٤٣ وهو للحارث بن حلزة. النوك: الحمق.

(٢) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص١٤٣ لعدى بن الأبرش. وصدره: وقددت الأديم لراهشيه. قددت قطعت. الراهشان عرقان فى باطن الذراعين. والضمير فى (راهشيه) وفى (ألفى) لجذيمة بن الأبرش وفى (قددت) وفى (قولها) للزباء.

(٣) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص١٤٣ وهو للمتنبى: شعوب: المنية.

(٤) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص١٤٤ وهو لزهير من معلقته وعجزه: ولكننى عن علم ما فى غد عمي.

## (المساواة)

المساواة: نحوُ قوله تعالى: ﴿وَلاَ يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلا بِأَهْلِهِ﴾[1]، وقولـه [من الطويل]:

فَإِنَّكَ كَاللَّيلِ الذِى هُوَ مُدْرِكِى وَإِنْ خِلْتُ أَنَّ الْمُنْتَأَى عَنْكَ وَاسِعُ[2]

## (الإيجاز)

**والإيجاز ضربان:**

إيجاز القصر، وهو: ما ليس بحذف؛ نحو: ﴿وَلَكُمْ فِى الْقِصَاصِ حَيَـاةٌ﴾[3]؛ فـإنَّ معناه كثير، ولفظه يسير، ولا حذف فيه، وفضلُهُ على ما كان عندهم أوجَزَ كـلام فى هذا المعنى، وهو: "القَتْلُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ": بقلة حروف ما يناظره منـه، والـنصِّ علـى المطلوب[4]، وما يفيدُهُ تنكيرُ (حياة) من التعظيم؛ لمنعه عمَّا كانوا عليه من قتل جماعة بواحد، أو النوعيَّةِ الحاصلةِ للمقتولِ والقاتلِ بالارتداع، واطِّراده، وخلوِّه عن التكرار، واستغنائِه عن تقدير محذوفٍ والمطابقة.

وإيجاز الحذف، والمحذوف إمَّا جزء جملة مضافٌ؛ نحوُ قولـه تعـالى: ﴿وَاسْـأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[5]، أو موصوفٌ؛ نحو [من الوافر]:

أَنَا ابْنُ جَـلاَ وَطَـلاَّعُ الثَّنَايَـا[6]

أى أنا ابن رجل جلا، أو صفةٌ؛ نحوُ: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُـلَّ سَـفِينَةٍ

---

(١) فاطر: ٤٣.

(٢) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص١٦٦ وهو للنابغة فى النعمان.

(٣) البقرة: ١٧٩.

(٤) وهو الحياة.

(٥) يوسف: ٨٢.

(٦) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص١٤٩ وهو لسحيم الرياحى، وعجزه: متى أضع العمامة تعرفونى.

غَصْبًا﴾[1] أى: صحيحة، أو نحوها؛ بدليل ما قبله، أو شرطٌ؛ كما مرَّ[2]، أو جـواب شرط: إما بمجرد الاختصار؛ نحو: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾[3]، أى: أعرضوا؛ بدليل ما بعده، أو للدَّلالة على أنه شيء لا يحبطُ به الوصف، أو لتذهبَ نفسُ السامع كلَّ مذهب ممكن، مثالُهما: قولُهُ تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ﴾[4]، أو غير[5] ذلك؛ نحوُ قوله تعالى: ﴿لاَ يَسْتَوِى مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ﴾[6] أى: ومَنْ أنفقَ بعده وقاتل؛ بدليل ما بعده.

وإما جملة مسبَّبةٌ عن مذكور؛ نحو: ﴿لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ﴾[7] أى: فعَلَ ما فعل، أو سببٌ لمذكور؛ نحو: ﴿فَانْفَجَرَتْ﴾[8] إن قدِّر: "فضربه بها"، ويجوز أن يقدَّر: "فإنْ ضَرَبْتَ بها فقد انفجَرَتْ"، أو غيرُهما[9]؛ نحو: ﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾ على ما مر[10].

وإما أكثرُ من جملة؛ نحو: ﴿أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ يُوسُفُ﴾[11] أى: إلى يوسف؛ لأستَعْبِرَهُ الرؤيا، ففعَلوا وأتاه، فقال له: يا يوسفُ.

والحذفُ على وجهين: ألاَّ يقامَ شيءٌ مقام المحذوف؛ كما مر، وأن يقام؛ نحو:

---

(١) الكهف: ٧٩.

(٢) أى فى آخر باب الإنشاء.

(٣) يس: ٤٥.

(٤) الأنعام: ٣٧.

(٥) أى المذكور كالمسند والمسند إليه والمفعول كما فى الأبواب السابقة وكالمعطوف مع حرف العطف.

(٦) الفتح: ١٠.

(٧) الأنفال: ٨.

(٨) البقرة: ٦٠.

(٩) أى غير المسبب والسبين.

(١٠) أى فى بحث الاستئناف من أنه على حذف المبتدأ والخبر على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف.

(١١) يوسف: ٤٥ - ٤٦.

﴿وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ﴾[1] أى: فلا تحزن واصبر.

وأدلته كثيرة:

منها: أن يدل العقلُ عليه، والمقصودُ الأظهرُ على تعيين المحذوف؛ نحو: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾[2].

ومنها: أن يدل العقل عليهما؛ نحو: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾[3] أى: أمره أو عذابُهُ[4].

ومنها: أن يدل العقلُ عليه، والعادة على التعيين؛ نحو: ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾[5]، فإنه يحتمل "فى حبه"؛ لقوله تعالى: ﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾[6]. "وفى مراودته"؛ لقوله تعالى: ﴿تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾[7]،و"فى شأنه" حتى يشملهما، والعادة دلت على الثاني؛ لأن الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه فى العادة؛ لقهره إياه.

ومنها: الشروع فى الفعل؛ نحو: (باسم الله)؛ فيقدَّر ما جعلت التسميةَ مَبْدَأً له.

ومنها: الاقترانُ؛ كقولهم للمعرِّس: "بالرِّفَاءِ والبَنِينَ" أى: أعرَسْتَ.

## (الإطناب)

والإطناب: إما بالإيضاح بعد الإبهام؛ ليُرَى المعنَى فى صورتين مختلفتين، أو ليتمكَّنَ فى النفسِ فضْلَ تمكُّنٍ، أو لتكمُلَ لذَّةُ العلم به؛ نحو: ﴿رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي﴾[8]؛ فإنَّ

---

(١) فاطر: ٤.

(٢) المائدة: ٣.

(٣) الفجر: ٢٢.

(٤) قوله: "أى: أمرُهُ أو عذابه" فيه نظر، فإن السلف لا يرون هذا التأويل، بل يثبتون لله صفة المجيء بمقتضى ظاهر هذه الآيات، ولا يوجب العقل الصريح هذا التأويل الذى ذكروه، وانظر: مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم -رحمه الله- فقد أجاب عن تأويل الفرق الكلامية لصفة المجيء وغيرها، فى حديثه عن "كسر طاغوت المجاز".

(٥) يوسف: ٣٢.

(٦) يوسف: ٣٠.

(٧) يوسف: ٣٠.

(٨) طه: ٢٥.

﴿اشْرَحْ لِي﴾: يفيد طلب شرح لشيءٍ مَّا له، و ﴿صَدْرِي﴾: يفيد تفسيره، ومنه "باب نِعْمَ" على أحد القولين؛ إذْ لو أريد الاختصار، لكفى: "نِعْمَ زيدٌ".

ووجه حسنه -سوى ما ذكر-: إبرازُ الكلام فى معرض الاعتدال، وإيهامُ الجمع بين المتنافيين.

ومنه التوشيع[1]، وهو: أن يؤتى فى عجز الكلام بمثنًّى مفسَّر باثنين، ثانيهما معطوف على الأول؛ نحو: (يَشِيبُ ابْنُ آدمَ وَيَشِبُّ مَعَهُ خَصْلَتَانِ: الْحِرْصُ، وَطُولُ الأَمَلِ)[2].

وإما بذكر الخاصِّ بعد العامّ؛ للتنبيه على فضله؛ حتى كأنه من جنسه؛ تنزيلاً للتغاير فى الوصف منزلة التغاير فى الذات؛ نحو: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلاَةِ الْوُسْطَى﴾[3].

وإما بالتكرير لنكتة؛ كتأكيد الإنذار فى: ﴿كَلا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾[4]، وفى "ثُمَّ" دَلالةٌ على أن الإنذار الثانى أبلغ.

وإما بالإيغال؛ فقيل: هو ختم البيتِ بما يفيد نكتةً يَتِمُّ المعنى بدونها؛ كزيادة المبالغة فى قولها [من البسيط]:

وَإِنَّ صَخْرًا لَتَأْتَمُّ الْهُدَاةُ بِهِ ... كَأَنَّهُ عَلَمٌ فِى رَأْسِهِ نَارُ[5]

وتحقيقِ التشبيه فى قوله[6] [من الطويل]:

كَأَنَّ عُيُونَ الْوَحْشِ حَوْلَ خِبَائِنَا ... وَأَرْحُلِنَا الْجَزْعُ الَّذِى لَمْ يُثَقَّبِ

وقيل: لا يختصُّ بالشعر؛ ومثِّل بقوله تعالى: ﴿اتَّبِعُوا مَنْ لاَ يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ

---

(١) التوشيع فى اللغة: لفّ القطن المندوف، وهو فى الاصطلاح على ما ذكر: "أن يؤتى فى عجز الكلام بمثنى... الخ".

(٢) الحديث رواه مسلم والترمذى وابن ماجة عن أنس بلفظ: (ابن آدم... الحديث).

(٣) البقرة: ٢٣٨.

(٤) التكاثر: ٣ -٤.

(٥) البيت للخنساء ديوانها ص٨٠ ويروى: أغر أبلج تأتم الهداة به، والمصباح ص٢٣٠.

(٦) البيت لامرئ القيس ديوانه ص٢١٧، والإيضاح ص٣٠٦. والجزع: الخرز اليمانى الذى فيه سواد وبياض.

مُهْتَدُونَ﴾[1].

وإما بالتذييل؛ وهو تعقيبُ الجملة بجملة أخرَى تشتمل على معناها للتأكيد، وهو ضربان:

ضَرْبٌ لم يخرَّجْ مخرج المثل؛ نحو: ﴿ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجَازِي إِلا الْكَفُورَ﴾[2] على وجه.

وضَرْبٌ أُخْرِجَ مخرج المثل؛ نحو: ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾[3].

وهو -أيضًا- إمَّا لتأكيدِ منطوقٍ؛ كهذه الآية. وإما لتأكيدِ مفهوم؛ كقوله [من الطويل]:

وَلَسْتَ بِمُسْتَبْقٍ أَخًا لاَ تَلُمُّهُ ... عَلَى شَعَثٍ أَيُّ الرِّجَالِ الْمُهَذَّبُ[4]

وإما بالتكميل، ويسمى الاحتراس -أيضًا- وهو أن يؤتى فى كلامٍ يوهم خلافَ المقصود بما يدفعه؛ كقوله من [الكامل]:

فَسَقَى دِيَارَكَ غَيْرَ مُفْسِدِهَا ... صَوْبُ الرَّبِيعِ وَدِيمَةٌ تَهْمِي[5]

ونحو: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾[6].

---

(١) يس: ٢١.

(٢) سبأ: ١٧.

(٣) الإسراء: ٨١.

(٤) البيت للنابغة ديوانه ص٦٦، أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص١٦٠ وهو من قصيدة يعتذر فيها للنعمان بن المنذر ويمدحه مطلعها:

أتانى -أبيت اللعن- أنك لمتنى * وتلك التى أهتم منها وأنصب

الشعث: التفرق وذميم الخصال.

(٥) البيت لطرفة ديوانه ص١٤٦، والإيضاح ص٣١٠، والمصباح ص٢١٠.

(٦) المائدة: ٥٤.

وإما بالتتميم، وهو أن يؤتى فى كلام لا يوهم خلافَ المقصودِ بفضلة، لنكتة؛ كالمبالغة؛ نحو: ﴿وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ﴾[1] فى وجه، أى: مع حبه.

وإما بالاعتراض، وهو أن يؤتى فى أثناء كلامٍ أو بين كلامَيْن متصلَيْن [بـ] معنى بجملة أو أكثرَ لا محل لها من الإعراب، لنكتة سوى دفع الإيهامِ؛ كالتنزيه فى قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾، والدعاءِ فى قوله [من السريع]:

إنَّ الثَّمَانِينَ وَبُلِّغْتَهَا ... قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِى إِلَى تَرْجُمَانْ[2]

والتنبيه فى قوله[3] [من الكامل أو السريع]:

وَاعْلَمْ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ ... أَنْ سَوْفَ يَأْتِى كُلُّ مَا قُدِرَا

ومِمَّا جاء بين كلامَيْن وهو أكثرُ من جملة: قولُهُ تعالى: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾[4]؛ فإن قوله: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾ بيان لقوله: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾.

وقال قوم: قد تكون النكتة فيه غير ما ذُكِرَ.

ثم جوَّز بعضُهم وقوعَهُ آخرَ جملة لا تليها جملة متصلة بها؛ فيشمَلُ التذييلَ، وبعضَ صورِ التكميل. و بعضُهم كونَهُ غيرَ جملة؛ فيشمل بعض صور التتميم والتكميل.

وإما[5] بغير ذلك؛ كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ﴾[6]؛ فإنه لو اختُصِر ، لم يُذْكَرْ: ﴿وَيُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ لأن إيمانهم لا

---

(١) الإنسان: ٨.

(٢) البيت لعوف بن محلم الشيبانى أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص١٦٣.

(٣) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص١٦٣.

(٤) البقرة: ٢٢٢ - ٢٢٣.

(٥) وقوله: "وإما بغير ذلك" عطف على قوله: "إما بالإيضاح بعد الإبهام" فى أول حديث المصنف عن الإطناب.

(٦) غافر: ٧.

يكره مَنْ يُثْبِتهم، وحسَّن ذِكْرَهُ إظهارُ شرف الإيمان؛ ترغيبًا فيه.

واعلمْ: أنه قد يوصف الكلامُ بالإيجاز والإطناب باعتبار كثرة حروفه وقلَّتها، بالنسبة إلى كلامٍ آخَرَ مساوٍ له فى أصل المعنى؛ كقوله [من الطويل] :

يَصُدُّ عَنِ الدُّنْيَا إِذَا عَنَّ سُؤْدَدٌ ... وَلَوْ بَرَزَتْ فِى زِىِّ عَذْرَاءَ نَاهِدِ[1]

وقوله [من الطويل]:

وَلَسْتُ بِنَظَّارٍ إِلَى جَانِبِ الْغِنَى ... إِذَا كَانَتِ الْعَلْيَاءُ فِى جَانِبِ الْفَقْرِ[2]

ويقربُ منه قولُهُ تعالى: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾[3] وقولُ الحَمَاسى [من الطويل].

وَنُنْكِرُ إِنْ شِئْنَا عَلَى النَّاسِ قَوْلَهُمْ ... وَلَا يُنْكِرُونَ القَوْلَ حِينَ نَقُولُ[4]

## الفَنُّ الثانى

## عِلْمُ الْبَيَانِ

وهو عِلْمٌ يُعرفُ به إيرادُ المعنى الواحدِ، بطرقٍ مختلفةٍ، فى وضوحِ الدَّلالةِ عليه.

ودلالة اللفظ: إما على تمامِ ما وُضِعَ له، أو على جزئه، أو على خارج عنه. وتسمى الأولى وضعية، وكل من الأخيرتَيْنِ عقليَّة. وتختصُّ[5] الأولى بالمطابَقَة، والثانية بالتضمُّن، والثالثة بالالتزام. وشرطه اللزوم الذهنى ولو لاعتقادِ المخاطَبِ بعرفٍ عامٍّ أو غيرِه.

والإيرادُ المذكورُ لا يتأتَّى بالوضعية؛ لأن السامع إذا كان عالمًا بوضع الألفاظ لم

---

(١) البيت لأبى تمام.

(٢) البيت لأبى سعيد المخزومى.

(٣) الأنبياء: ٢٣.

(٤) البيت للسموأل اليهودى.

(٥) وفى بعض النسخ (وتقع).